الإقتصادية للهيمنة الإقليمية قد مُوّهت ببلاغة عالية الرّنين عن الحرية والديموقراطية أو حق تقرير المصير، بحيث تمّ استغلال "الرأي العامّ"، كما جرت العادة، من خلال حملة واسعة النطاق من التضليل أو الدعاية الكاذبة بشكل سافر.

مامن مفكّر آخر استطاع أكثر من تشومسكي أن يفضح هذه الأشكال من النفاق الحكومي ويضع الأمور في نصابها في وجه معارضة شاملة من الرقباء والمخبرين والعاملين المدعومين في حقل مايسمّى "بالنقاش المفتوح" في ظلّ ديموقراطية ليبرالية مزيفة. ويكفي المرء أن يستشير مواضيع تمّ تناولها في كتاب من مثل (**اللغة و السياسة**) [١٩٨٨] ليتسنّى له تقدير التنوع والعمق المدهشين لمقارابات تشومسكي السياسية، وخاصّةً إصراره على تصيّد الحقائق الدامغة من وراء شاشة الدخان التي تغلّف تقاريرالبنتاغون وتغطيته الإعلامية المتواطئة، وتقدير - و هذا ليس بالأمر القليل - شجاعته الأخلاقية النادرة في الحفاظ على موقفه بالرغم من كلّ حملات الإهانة والشتائم التي شُنّت ضدّه من قبل تلك الجهات نفسها، تدعمها مجموعات مساندة ذات مصالح في الصحافة الوطنية، الجامعات، وغيرها من المؤسسات "الرّسمية" العامّة.[٢٣] بالطبع كان هناك مفكرون ليبراليون يساريون من هذا الطراز - من بينهم برتراند رسل - ممن سعوا إلى تحقيق درجة معينة من التواصل بين مبادئهم الفلسفية ومعتقداتهم السياسية - الإجتماعية. غير أنّ فرادة تشومسكي تكمن في قوّة معتقداته وعمق ارتباطها بشكل جليّ باهتماماته الأخرى الأكثر تخصّصاً. يجد المرء نفسه مدفوعاً للعودة إلى شخصية من طراز فولتير إذا أراد أن يعثر على حالة مشابهة ترمز لصوت الضمير الفكري المرفوع ضدّ كلّ ضغوطات المصلحة الذاتية المغلقة والرّضوخ الساخر الذي يعمل لكمّ أيّ شكل من أشكال المعارضة المبدئية المستندة على العقل.

لسنا بحاجة إلى التأكيد بأن طروحات من هذا النوع سيكون لها وقع هزيل لدى أصحاب البراغماتية الجديدة، مابعد الحداثية. فمن منظورهم،